

بطاقة تهنئة ومباركة بمناسبة عيد اكيثو 2019 عيد الآمال والمحبة والتسامح

من اجل ايقاف كل اشكال العنف وسيادة السلم والسلام والمحبة لسورية وكل السوريين

اننا في جميع المنظمات والهيئات والمراكز وجميع الناشطات والناشطين والمفكرين والمثقفين والأكاديميين والشخصيات الاجتماعية والدينية المنضويين في إطار الهيئات التالية:

1. المفيدرلية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 91 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية).

2. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).

3. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية.

4. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (المرصد).

5. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية.

6. منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف.

7. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكة.

8. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57هيئة نسوية سورية و 60 شخصية نسائية مستقلة سورية).

9. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.

10. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي.

11. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)

12. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

13. الشبكة السورية للمدربين على حقوق الانسان.

14. الفريق الوطني السوري الخاص بالمراقبة على الانتخابات.

15. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

يسرنا أن نتوجه بأسمى التهاني والمباركات الى المواطنين السوريين من الآشوريين السريان في سوريا، وبشكل خاص، والى عموم المواطنين السوريين، متمنين لهم أعيادا سعيدة وسنة مباركة، بمناسبة احتفال العالم برأس السنة الآشورية الجديدة 6769 - أكيثو - ،

والذي يأتي في الأول من شهر نيسان من كل عام ، حاملاً معه كل القيم المسامية الانسانية والمعان العظيمة بالسلام والتجدد والمانبعات ، ومؤكداً على الغنى الثقافي والحضاري الذي تتميز به سوريا وعمق تاريخ حضارات ووطننا الحبيب، مما يلزم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حماية هذا الإرث المهام والإنساني .

وإننا ندعو الى تمثل جميع قيم أكيثو بالحرية والمكرامة والمحبة والتسامح، والملمهة لكل الافكار الانسانية العظيمة، ولكل الحريات، ولكل المطامحين بمستقبل انساني آمن،
وما زلنا نؤكد على ضرورة ان يكون هذا العيد عيداً ووطنياً سورياً لنا جميعاً، وان يكون محطة انطلاق حقيقية ننشد من خلالها السلام والأمان وقيم الحرية والديمقراطية وتحقيق حقوق الانسان للجميع دون استثناء.

و نتطلع ان تمر هذه ال مناسبة العظيمة على سورية 2019، وآملنا منشودة ان يسود السلم والسلام والامان، وان تتوقف كل الحروب والمعارك على الأراضي السورية، وتتوقف عمليات التدمير والخراب ونزيف الدم السوري، وكل عمليات الاختفاءات القسرية والاحتجازات التعسفية والتهجير والنزوح . و
ان تتواصل المفاوضات في جنيف وتتسع لتضم جميع الاطراف المعنية بالنزاع وان تتوصل الى القرارات والنتائج الملزمة بالحل السياسي السلمي النهائي لللازمة السورية.
من اجل البدء ببناء واعمار سورية البشر والحجر والوطن بجهود جميع السوريين اصحاب المصلحة الحقيقية بالسلم والامان المجتمعي ، وفي ظل مناخات المحبة والتسامح والسلام والحرية.

اننا في المفيدالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الانسان في سورية ،
الموقعة ادناه،

بهذه المناسبة الوطنية والانسانية، اذ نهنئ جميع المواطنين السوريين، وخصوصا
المواطنين السوريين من الآشوريين السريان

فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر المضحايا، ونتوجه بالمتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا من المواطنين السوريين من المدنيين والشرطة والجيش، متمنين لجميع المجرى المشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا الشديدة واستنكارنا المبالغ لجميع ما تم ارتكابه على مدى السنوات الماضية من ممارسات العنف والقتل والتدمير والتخريب والتفجيرات الدارهابية والاعتداءات والاختفاءات القسرية أياً كانت مصادرها ومبرراتها. ولكل ما يستمر من ارتكابه من انتهاكات مختلفة. وندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. الاستمرار بعملية الحل السياسي السلمي، والعمل الجاد والمتزامن لإيقاف دوامة العنف بضمانات واشراف دوليين.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين لدى الحكومة السورية، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات
3. إطلاق سراح كافة المخطوفين والمحتجزين قسرياً، لدى الجهات غير الحكومية، من النساء والأطفال والذكور.
4. الكشف الفوري عن مصير النسوة السوريات المفقودات، وعن المفقودين السوريين، من المدنيين والعسكريين، بكل المدن السورية.
5. ايقاف جميع الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات

التي تعتمد على تغيير المبنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

6. تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

7. العمل من اجل تحقيق العدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

ب

.

8. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحققها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو.

9. ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق الفردية والاجتماعية لجميع المكونات السورية، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة.

10. المساهمة في تنظيم مؤتمرا للمصالحة الوطنية الشاملة، استكمالا وتوتيجا للمصالحات المناطقية الصغيرة، من اجل إقرار التعويضات وجبر الأضرار المرفوعة من تقارير وبيانات المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية ومن تقارير لجان التحقيق القضائية المستقلة.

11. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الانسان والنضال السلمي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء

وفي مناخ مستقبلي آمن لسورية ولكل السوريين، فإننا نؤكد على أهمية العمل من اجل:

1) تعزيز كافة الجهود المبذولة، لتطبيق سيادة القانون ورفض الظلم ونشر قيم السلام والتسامح في المجتمع، عبر سيادة قانونا للعدالة الانتقالية، متفقا مع المعايير الدولية التي تتبناها هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني حول العدالة الانتقالية. ومتوافقا مع التزامات بلادنا بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي في مقدمتها الإعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان. وأن يلبي طموحات وتطلعات السوريين في التغيير وإقامة العدل وتجاوز الماضي المؤلم.

2) تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو

الدين او المذهب او المناطقية.

3) التعزيز والإعمال المستمربين لحقوق المواطنين السوريين المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار وطني ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم ارادة العيش المشترك والتعاون فيما بين المكونات المختلفة .

4) تفعيل جميع التدابير التشريعية المعنية بالدفاع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء.

5) التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الانسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن: العدالة الجنائية، عدالة جبر الضرر، العدالة الاجتماعية، العدالة الاقتصادية .

6) المساهمة في صياغة مجموعة الاجراءات والإصلاحات القانونية القضائية وغير القضائية التي تتخذها الدولة والمجتمع لتطبيق سيادة القانون والمساءلة وإقامة العدل وإجراء التصالح والتسامح وتحقيق الأمن والامان وإشاعة السلام في المجتمع.

دمشق142019

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان